

**PARTENARIAT EUROMED**  
**DOC. DE SÉANCE N° :**  
**EN DATE DU :**  
**ORIGINE :**

الإتحاد من أجل المتوسط  
الإجتماع الوزاري حول الإقتصاد الرقمي  
30 سبتمبر 2014 – بروكسل  
مسودة الإعلان

ورقة عمل الرئاسة المشتركة  
[النسخة 5 – 18 سبتمبر 2014]

اجتمع معالي الوزراء المسؤولين عن إقتصاد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإقتصاد الرقمي، بالرئاسة المشتركة للإتحاد من أجل المتوسط؛ معالي الدكتور عزام سليط، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة الأردنية الهاشمية، ومعالي السيدة نيلي كروس، نائب رئيس المفوضية الأوروبية ومفوضة الأجنحة الرقمية في الاتحاد الأوروبي، بغرض إعادة التأكيد على التزام الاتحاد بالإقتصاد الرقمي، والتأكيد على أنه يبقى أداة فريدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولتحقيق التنمية وخلق فرص العمل في جميع الدول على جانبي المتوسط.  
وفي معرض التذكير بما يلي:

- تأكيد الإجتماع الأوروبي في القاهرة لوزراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عام 2008 على التزام أقوى تجاه "المجتمع المعلوماتي الأوروبي" من خلال تكثيف التعاون في مجالات من قبيل الربط الشبكي، والفجوة الرقمية، وحوكمة الإنترنت، والبحوث، والمحتوى الإلكتروني متعدد اللغات، والعلوم والخدمات الصحية على الإنترنت. كما تلتزم الأطراف بتعزيز تبادل الإطار التنظيمي بين الهيئات التنظيمية الوطنية لقطاع الاتصالات، وهو ما نجم عنه - ضمن خطوات أخرى - تأسيس المجموعة التنظيمية للدول الأوروبية المتوسطية (Euromed Regulator Group) EMERG في مالطا، خلال شهر يوليو من العام 2008.
- أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثر إقتصادي واجتماعي وسياسي وبيئي. فهي تقود عملية تحديث حياة الأفراد والجماعات، وكذلك وسيلة فعالة للتنمية وخلق فرص العمل، وتوفير أرضية خصبة للابتكار والإبداع.

ومع التأكيد على تلك التطورات الهامة التي ادت إلى عقد هذا الإجتماع الوزاري للإتحاد من أجل المتوسط بشأن الإقتصاد الرقمي، ألا وهي:

- أن التطورات السريعة في مجال الإقتصاد الرقمي تعمل باستمرار على إحداث تحولات في اقتصادات ومجتمعات الدول، وتسهم في تحقيق التقارب بين شعوب العالم، وكذلك الحال في دول الاتحاد الأوروبي ودول منطقة البحر المتوسط. فعلى سبيل المثال من المتوقع أن يصل عدد مستخدمي شبكة الإنترنت في جميع أنحاء العالم الى ثلاثة مليارات مستخدم من خلال ما مجموعه 2.3 مليار اشتراك في شبكات البرودباند المتحركة بحلول نهاية العام 2014، أي ما يقرب من خمسة أضعاف العدد الذي كان في العام 2008.



European Union

europa.eu



Union pour la Méditerranée  
Union for the Mediterranean  
الاتحاد من أجل المتوسط



المملكة  
الأردنية الهاشمية

- مع الاعتماد على جوانب من النقاط الافتتاحية في إعلان تونس عام 2005، فقد مثلت التغييرات الأخيرة في العالم العربي نقطة تحول تاريخية في بلدان جنوب المتوسط وفتحت آفاقاً جديدة للتعاون. فقد كان للمناداة بالكرامة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وحرية التعبير، واحترام الخصوصية وحماية البيانات والتنمية أثرها العميق على المنطقة بأسرها. وأصبحت قضايا مثل توافر خدمة الإنترنت وإتاحتها نقاطاً محورية تجمع أصوات المواطنين والصحفيين الداعين إلى التعبير وتبادل الآراء، وكذلك الشركات ورجال الأعمال الراغبين في تعزيز التجارة الدولية وتطوير الأعمال التجارية الإلكترونية، أو الحكومات التي على استعداد لتعزيز الشفافية وتبني تطبيقات الحكومة الإلكترونية. وهكذا كان هناك تصدي للعوائق التي تحول دون توافر خدمة الإنترنت أينما ومتى ظهرت.
- تبقى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مصدراً قوياً للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل في الدول على جانبي المتوسط. وسيستمر استمرار نجاح هذه الطفرة الرقمية على العديد من العوامل التي تعمل على صياغة المجتمعات والشركات في المستقبل، ولا سيما البنى التحتية المناسبة، والمعايير المستخدمة والمتفق عليها، والشبكات المترابطة، والتعاون التنظيمي والإداري بين الدول، وتوافر المهارات المؤهلة للمستخدمين والمطورين للمنافسة الرقمية العالمية.
- يجب التصدي للتحديات المشتركة الناجمة عن انتشار الاقتصاد الرقمي؛ من قبيل البيانات الضخمة، وحماية البيانات، والحوسبة السحابية وحوكمة الإنترنت.
- تلقى الاتحاد طلبات عديدة من أصحاب المصالح في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بدول الاتحاد الأوروبي وجنوبي المتوسط، من قبيل ما يظهر في البيان المشترك الصادر عن "حوار دول جنوب المتوسط حول التجارة الإلكترونية ومجتمع المعلومات" أو النتائج الختامية الصادرة عن "المنديات التفسيرية للتوقيع الإلكترونية للأعمال التجارية الإلكترونية"، بالإضافة إلى الدعوات لزيادة دور الاتحاد وإلى ضرورة وجود اهتمام مشترك بتطورات مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- أثارت التقنيات الرقمية قضايا جديدة أيضاً. حيث أن تضخم حجم الأعمال التجارية عبر الإنترنت، على سبيل المثال، فرض ضرورة إيجاد أدوات جديدة، مثل التوقيع الإلكتروني، أو أطر قانونية جديدة لحماية المشغلين على شبكة الإنترنت. كما ظهرت مسألة الخدمات المتكاملة.

فقد تبنى الإجتماع الإعلان التالي:

#### أ- قضايا الاقتصاد الرقمي المشتركة

1. اتفق معالي الوزراء على أن تطبيقات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لا غني عنها في التعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية. وأكدوا على ما يلي:
- ما يتيح تطور الاقتصاد الرقمي من فرص وما يفرضه من تحديات؛
  - الفرصة المتاحة في مجال التعاون في تطوير الخدمات الرقمية ولا سيما مصادر البيانات المفتوحة، البيانات الضخمة، والبنى التحتية الإلكترونية. وفي هذا الصدد فإنه من الضروري أن يكون هناك مزيد من الاستثمار العام والخاص في زيادة الترابط بين أنظمة الاتصال وشبكات البحث الأوروبية ونظيراتها في دول المتوسط، من أجل تسهيل التواصل وتحقيق المنفعة المتبادلة والترابط المتواصل بين شبكات التعليم في دول المتوسط وشبكات داخل



European Union

europa.eu



Union pour la Méditerranée  
Union for the Mediterranean  
الإتحاد من أجل المتوسط



المملكة  
الأردنية الهاشمية

وبين المناطق، وتوافر وسهولة استخدام المصادر التعليمية والصحية والعلمية ومصادر البحث (البنى التحتية الإلكترونية)، مع احترام مصالح السيادة الوطنية.

• إمكانات تعزيز المعاملات الإلكترونية الوطنية والعابرة للحدود فيما يتصل بالأعمال التجارية، والدور الممكن لتطبيقات قابلة للتشغيل المتبادل مثل التوقيع الإلكتروني وخدمات الثقة الإلكترونية ذات الصلة؛

• أهمية ضمان توفير البيئة التنظيمية المناسبة لتسهيل خلق بيئة متسقة تشجع على المنافسة، وبالتالي تسهيل الاستثمار في قطاع الاتصالات الإلكترونية، وبذلك تسريع عملية تطوير الاقتصاد الرقمي في دول أوروبا وجنوبي المتوسط.

• الحاجة إلى الحفاظ على فضاء رقمي آمن وموثوق لضمان الثقة في الاقتصاد الرقمي؛

• الحاجة إلى تشجيع بناء الكفاءات لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الاقتصاد الرقمي؛

• أهمية إيجاد مساحات للحوار الأورومتوسطي، من قبيل منتدى ICT4All والذي يعزز التفاعل بين مختلف أصحاب المصلحة والمعنيين بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

2. أكد معالي الوزراء على أن تعزيز تبادل التعريف بالممارسات الجيدة من أهم السبل المباشرة لبناء علاقات أوثق بين دول المتوسط على الصعيدين الثنائي والإقليمي، في المجالات الرئيسية للاقتصاد الرقمي.

3. أعرب معالي الوزراء عن دعمهم الواضح للأعمال والمشروعات القائمة في مجال الاقتصاد الرقمي بدول المتوسط، ومنها:

• الاتصالات بين بلدان المتوسط، ولا سيما من خلال مشروع EUMEDCONNECT القائم بتمويل مشترك، وشبكة الأبحاث والتعليم بالدول العربية (ASREN). وقد اتفق معالي الوزراء على الفائدة الكبيرة لربط شبكات البحث والتعليم بالشبكة الأوروبية GEANT وأن زيادة التمويل لهذا الغرض ضروري من أجل تطوير الاتصال فائق السرعة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط.

• التعاون في قطاع الاتصالات من خلال مجموعة EMERG. وقد أعرب معالي الوزراء على وجه الخصوص عن تقديرهم لتوصيات EMERG بشأن مواضيع الخدمات المتكاملة، ونظم الترخيص وتنظيم أسعار التجزئة، والحياد الصافي، وأمن الشبكات، ونفاذ الجيل التالي (NGA)، ومنهجيات محاسبة التكاليف ونقل الأرقام. وفي ضوء زيادة الاحتراف المهني والخطوات نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي، فقد رحب معالي الوزراء باعترام المفوضية مواصلة دعمها المالي لمجموعة EMERG.

4. لأجل الاستفادة من الزخم الجديد في المنطقة الأورومتوسطية، فقد قرر معالي الوزراء ما يلي:

• تحديد أولويات الجهود الرامية إلى وضع إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط وبين الدول بعضها البعض. ويجب أن تكون الأولوية الأولى في هذا لخدمات الثقة الإلكترونية بما في ذلك التوقيع الإلكتروني، وذلك باستخدام عناصر من تنظيم eIDAS الخاص بالاتحاد الأوروبي (التنظيم رقم 2014/910 بشأن تحديد خدمات الثقة في المعاملات الإلكترونية) لتكون مرجعية عامة. وهذا من شأنه أيضا تسهيل إقامة أسواق عبر الحدود للسلع والخدمات، وتوفير درجة أعلى من الحماية ضد الاحتيال ومناخ أكبر من الثقة بين الفاعلين الاقتصاديين وكذلك انخفاض تكاليف مزودي الخدمات.



European Union

europa.eu



Union pour la Méditerranée  
Union for the Mediterranean  
الإتحاد من أجل المتوسط



المملكة  
الأردنية الهاشمية

- اعتبار باب المبادئ العامة من ميثاق البيانات المفتوحة (الذي اعتمده الدول الثماني الكبرى G8 في 18 يونيو 2013) بمثابة مبادئ توجيهية للتعاون وصولاً إلى اعتمادها في صورة ميثاق أوروبتوسطي يختص بهذا المجال. حيث يمكن أن يشكل ميثاق يونيو 2013 خطوة أولى هامة لمزيد من التعاون في هذا المجال وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار. كما ينبغي أن توضع نقاط مهمة وحديثة أخرى، مثل استعراض توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن إعادة استخدام معلومات القطاع العام (PSI) واعتماد المبادئ التوجيهية الموصى بها من قبل المفوضية بشأن التراخيص القياسية ومجموعات البيانات وإعادة استخدام PSI، في الاعتبار.
- توجيه كبار مسؤولي الاقتصاد الرقمي لوضع توصيات لاستراتيجية ممكنة على المدى الطويل في مجال الصحة الإلكترونية في منطقة المتوسط، مع الإشارة أيضاً إلى الجانب المتعلق بحماية البيانات. وأشار معالي الوزراء على وجه الخصوص إلى مجالات التطبيق عن بعد، والوقاية، والرعاية المنزلية، ورصد المرض بعد، ملفات المريض الإلكترونية، وتطبيقات الصحة الذكية (دعم الممارسة الطبية والصحية العامة بواسطة الأجهزة المتحركة مثل الهواتف الذكية، وأجهزة مراقبة المرضى، والأجهزة اللوحية، وغيرها من الأجهزة اللاسلكية). ولأجل استغلال الإمكانيات الكاملة لهذه التطبيقات، فينبغي على الحكومات إشراك جميع أصحاب المصلحة في وضع قواعد مناسبة، ولا سيما فيما يتعلق بسهولة النفاذ واستخدام البيانات الشخصية.
- تشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد لأجل المتوسط على الاستفادة بصورة أكبر من فرص التوأمة في المنطقة.

#### ب- التطورات العالمية في مجال حوكمة الإنترنت – إنترنت مفتوح للجميع

5. رحب معالي الوزراء بنتائج مؤتمر "نت مونديال" NetMundial للإنترنت والذي انعقد في أبريل 2014، وكذلك بالنتائج الختامية للمؤتمر رفيع المستوى لهيئة الإنترنت للأرقام والأسماء المخصصة ICANN والذي انعقد في لندن خلال يونيو 2014 وإجتماع منتدى حوكمة الإنترنت والمنعقد في إسطنبول في سبتمبر 2014. وشددوا على أهمية تنفيذ نموذج مفتوح يشمل العديد من أصحاب المصلحة لحوكمة الإنترنت، للحفاظ على شبكة الإنترنت وحدة واحدة غير مجزأة، تخضع لنفس القوانين والأعراف التي تنطبق في المجالات الحياتية الأخرى؛ حيث يمكن للأفراد الاستفادة من حقوقهم ومن سبل الانتصاف القضائية عندما تنتهك تلك الحقوق؛ وحيث تتصف قرارات حوكمة الإنترنت الأساسية بكونها عامةً حقاً.
  - كما أيد معالي الوزراء الجهود العالمية الراهنة نحو وضع آليات لتنفيذ نموذج يشمل العديد من أصحاب المصلحة تتحدد فيه الأدوار والمسؤوليات بما يكفل فهماً أفضل.
  6. أكد معالي الوزراء على حاجة جميع أصحاب المصلحة إلى التعاون وفق خطوات عملية ملموسة بما يؤدي إلى تحقيق التالي:
- إطار معزز لحوكمة الإنترنت، يقوم على عمليات ديمقراطية تشمل أصحاب المصلحة، ويضمن المشاركة الفعالة ومساءلة جميع أصحاب المصلحة؛
  - حوكمة إنترنت مفتوحة وتشاركية أساسها التوافق، تتصف بالمسؤولية وعادلة وموزعة وتعاونية، ويكون عمادها القيم الأساسية للإنترنت، وهي كونها شبكة واحدة مفتوحة وحرّة وأمنة وموثوقة وغير مجزأة وتوفر إمكانية الوصول إلى المعرفة دون تمييز؛
  - عملية فعالة وكفوءة لبناء الكفاءات والتمكين، بما في ذلك اتخاذ تدابير مثل المشاركة عن بعد والتمويل الكافي، فضلاً عن الحصول على معلومات مفيدة وفي الوقت المناسب؛
  - تحسين التواصل والتنسيق بين الجماعات الفنية وغير الفنية؛

- قيام كافة المؤسسات المسؤولة عن منظومة حوكمة الإنترنت بوضع مبادئ الشفافية والمساءلة والشمول؛
- تعزيز دور منتدى حوكمة الإنترنت بحلول نهاية العام 2015، بما في ذلك تمديد ولاية المنتدى إلى ما بعد مدة الخمس سنوات، وإيجاد مصادر تمويل مضمونة ومستقرة ومعلومة، وكذلك اعتماد آليات لتعزيز المناقشات بين مختلف الجهات في العالم من خلال الحوار خلال الجلسات والتوصل إلى نتائج أفضل؛
- عولمة كل من ICANN (هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة) وIANA (هيئة الإنترنت للأرقام المخصصة) وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة من خلال عملية تأخذ بعين الاعتبار ما يلي: حماية التشغيل العالمي للإنترنت كشرط ابتدائي للتعاون مع جميع أصحاب المصلحة؛ الشمولية؛ وضع ضوابط وتوازنات واضحة. وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون.

#### ت- آليات تنفيذ تلك القرارات

7. اتفق معالي الوزراء على مواصلة بناء آلية تبادل بين الوزارات والهيئات التنظيمية تكون منتظمة وقائمة على أساس توصيات محددة وعلى مستوى كبار المسؤولين، مع إشراك المزيد من أصحاب المصلحة الآخرين والمعنيين بالاقتصاد الرقمي في المنطقة الأورومتوسطية. ويشمل ذلك التبادل والتعاون بين الوزارات والهيئات التنظيمية المستقلة وظيفياً، لكون ذلك بمثابة عامل أساسي لتطوير الإطار التنظيمي سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو على مستوى أوروبا وجنوبي المتوسط.
8. كما اتفق معالي الوزراء أيضاً على تشكيل مجموعة عمل أورومتوسطية خاصة بالاقتصاد الرقمي وبنافذة الإنترنت، تشمل أمانة الاتحاد، تساعد كبار مسؤولي الاقتصاد الرقمي على خلق تآزر بين المبادرات الحالية، وتقديم مدخلات لإجراءات مستقبلية، مع تبادل المعلومات والممارسات الجيدة، بما في ذلك تحديد إمكانيات التمويل. وأعربوا عن تقديرهم للمساهمة التي يبذلها بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي لإعادة البناء والتعمير. كما أن هناك المزيد من المجالات التي يمكن تطويرها في هذا السياق بهدف وضع برنامج عمل؛ ومنها مجالات أخرى مثل تقريب اللوائح والتشريعات ذات الصلة بتبادل المعلومات والمعاملات الإلكترونية الآمنة، والتجارة الإلكترونية، والخدمات الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية، ومراعاة الممارسات الجيدة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
9. دعا معالي الوزراء الأمانة العامة للاتحاد إلى تكثيف مشاركتها في نشاط الاقتصاد الرقمي من خلال تحديد وإدارة عملية التوسيم labellization ووضع مشاريع إقليمية مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالإضافة إلى جميع أعضاء الاتحاد، بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة وخلق فرص عمل لائقة خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشباب والسيدات. وينبغي على الاتحاد من أجل المتوسط أن يعقد لقاءً يجمع بين أصحاب المصلحة من الجهات الممولة لأجل مشروعات تعزيز صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتحديد في مجالات البحث والتطوير والابتكار والبنى التحتية والخدمات اللوجستية وتكتلات الشركات والتدريب والتعليم.
10. وافق معالي الوزراء على البناء على كافة الأنشطة المشتركة - سواء التي نوقشت أو ما سيتم مناقشته منها مستقبلاً - من خلال التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين ومشاركتهم.
11. وافق معالي الوزراء على الاجتماع مجدداً لمناقشة ما تحقق من تقدم في تلك الخطوات المتفق عليها في هذا الإعلان، والبت في مسألة اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة فيما يتعلق بتعزيز التعاون في مجال الاقتصاد الرقمي.